الأمم المتحدة

S/2012/469



Distr.: General
12 June 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أود أن أرحب باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع، في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، القرار ٢٠٥١ الذي أعاد فيه المجلس تأكيد ضرورة تنفيذ اتفاق الانتقال بشكل كامل وضمن الإطار الزمني الملائم بهدف إنجاز انتقال سياسي يتولى فيه اليمن زمام المبادرة. فالقرار ٢٠٥١ (٢٠١٢) يرسل إشارة مهمة لجميع الأطراف اليمنية من أجل تكثيف الجهود للدفع قدماً بعملية الانتقال، ويبرهن على الالتزام القوي من جانب مجلس الأمن بمواصلة دعمه للانتقال السلمي.

وأحيط علماً بأن مجلس الأمن يطلب في قراره ٢٠٥١ (٢٠١٢) ”إلى الأمين العام أن يواصل الدور الذي يقوم به من خلال مساعيه الحميدة عبر سبل منها جهود مستشاره الخاص، جمال بنعمر“، وأن المجلس ”يرحب، في هذا الصدد، بالدور السياسي الذي تقوم به الأمم المتحدة من خلال وجود فريق صغير في اليمن مكون من خبراء لدعم تنفيذ عملية الانتقال“. ويطلب المجلس في هذا القرار إلى الأمين العام أيضا ”أن يواصل تنسيق المساعدة المقدّمة من المجتمع الدولي لدعم الحوار الوطني وعملية الانتقال“.

فمنذ اندلاع الانتفاضة في اليمن مطلعَ عام ٢٠١١، وأنا منهمك، من خلال ما أبذله من مساعٍ حميدة، في المساعدة على إيجاد حل سلمي. وفي هذا الإطار، تباحث جمال بنعمر، مستشاري الخاص، بصورة متواصلة مع جميع الأطراف على مدى ١٢ زيارة مطولة قام بها حتى الآن للبلد. ففي تشرين الثاني/نوفمبر، قام مستشاري الخاص، خلال زيارته السادسة، بتيسير إجراء مفاوضات مباشرة بين الحكومة والمعارضة بناء على طلبهما. وأثمرت هذه الوساطة اتفاق الانتقال الذي وُقِّع عليه في الرياض في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ومنذ ذلك الحين والمستشار الخاص يعمل بدأب مع جميع الأطراف اليمنية لتيسير ودعم تنفيذ الاتفاق تنفيذاً فعلياً.





220612 220612 12-38450 (A)

ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر وتنفيذ الاتفاق في تقدم. فقد تشكلت حكومة وحدة وطنية يقودها رئيس الوزراء محمد باسندوة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ومكّن انتخاب الرئيس هادي في ٢١ شباط/فبراير من نقل السلطة سلمياً، وكان ذلك إيذاناً بنهاية ناجحة للمرحلة الأولى من عملية الانتقال في اليمن. ولعل بداية إصلاح القطاع الأمني، وانطلاق الأعمال التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني في ٦ أيار/مايو، إشارة إلى أن الأطراف اليمنية سائرة على الطريق الصحيح في تنفيذ الاتفاق. غير أن السلام في البلد لا يزال هشاً، وعملية الانتقال لا تزال أمامها تحديات هائلة.

ولقد اعترف مجلس الأمن بهذه التحديات في القرار ٢٠٥١ (٢٠١٢). ولا يوجد ما هو أفضل من التئام حوار وطني شامل للجميع لإتاحة منتدى بالغ الأهمية في تشكيل مستقبل اليمن، وتحريك دينامية سياسية إيجابية تفضي إلى توطيد دعائم الاستقرار والأمن. ولذلك فقد جعلتُ من المساعدة في إنجاح هذه العملية واحدةً من أولوياتي القصوى. وهذه مهمة تتطلب تكثيف جهود الوساطة السياسية للمساعدة في دعم الخطوات المقبلة من عملية الانتقال، بما في ذلك الحوار الوطني، والاستعراض الدستوري، وإجراء انتخابات جديدة في مطلع عام ٢٠١٤.

ولبلوغ جميع الأهداف المتوخاة في القرارين ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢) واتفاق الانتقال الذي طلبت فيه الأطراف اليمنية إلي، في جملة أمور، أن أقدم، ”بالتعاون مع الوكالات الأخرى، المساعدة المستمرة من أجل تنفيذ هذا الاتفاق“، أعتزم إنشاء مكتب صغير للمستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن لفترة أولى مدتها ١٢ شهرا لأداء المهام الرئيسية التالية:

(أ) بذل المساعي الحميدة المنوطة بي بهدف تيسير عملية الانتقال في اليمن، والمساعدة في تنفيذ الاتفاق؛

(ب) تولي قيادة الدعم المقدم من الأمم المتحدة لمؤتمر الحوار الوطني، وتنسيق المساعدة الدولية المقدمة للمؤتمر؛

(ج) دعم الخطوات الأخرى ضمن عملية الانتقال، بما في ذلك الاستعراض الدستوري، وإجراء انتخابات عامة جديدة مطلع عام ٢٠١٤؛

(د) العمل بشكل وثيق مع أعضاء مجلس الأمن، ومجلس التعاون الخليجي، والشركاء الدوليين الآخرين؛

(هـ) المساعدة في الوفاء بواجب الأمين العام تقديم تقارير منتظمة إلى مجلس الأمن بموجب القرارين ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢).

وسيرأس المكتب مستشاري الخاص المعني باليمن، الذي ستكون له رتبة أمين عام مساعد، ليضطلع بدور بذل المساعي الحميدة المنوطة بي، بما في ذلك من خلال القيام بزيارات منتظمة ومتكررة إلى اليمن، والعمل بصورة وثيقة مع جميع الأطراف اليمنية. ويساعد المستشار الخاص، سواء في المقر أو على الصعيد الميداني في اليمن، فريقٌ صغيرٌ يتألف من خمسة موظفين من الفئة الفنية. وسيدمج في المكتب فريقٌ متقدم مشكلٌ من موظفَيْن اثنين من الفئة الفنية سبق إيفاده إلى صنعاء في أيار/مايو. وسيعمل المكتب بشكل وثيق، في أثناء أدائه مهامه، مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وفريق الأمم المتحدة القطري في اليمن.

وأرجو ممتنا أن تطلعوا أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) **بان** كي - مون